المفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي (GERD) : وجهة نظر سودانية

This is a translation of the article: Yasir A. Mohamed & Seifeldin H. Abdalla (04 Sep 2025): The negotiations around the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD): a Sudanese perspective, Water International, DOI: 10.1080/02508060.2025.2539566

ياسر عباس محمد

سيف الدين حمد

أ. معهد التعليم المائي IHE Delft ، دلفت، هولندا
ب. مركز دراسات الأمن المائي وبناء القدرات، الخرطوم، السودان

*المؤلف المسؤول عن المراسلات : y.mohamed@un-ihe.org

الكلمات المفتاحية :سد النهضة الإثيوبي (GERD)؛ النيل الأزرق؛ السياسات المائية؛ السودان؛ مصر؛ إثيوبيا

ملخص

تناقش هذه الورقة الموقف من مفاوضات سد النهضة الإثيوبي بين إثيوبيا والسودان ومصر، مع تركيز خاص على موقف السودان. ويستنتج هذا التحليل أن النزاع حول سد النهضة ينبع أساسًا من توترات جيوسياسية وتاريخية، أكثر من كونه مرتبطًا بمسائل فنية أو اقتصادية. وعلى الرغم من أن سد النهضة يحمل الإمكانية الكبيرة لتحقيق فوائد مشتركة، إلا أنه تحول إلى مصدر للتوتر الإقليمي. ويؤكد المؤلفون أن الحل المستدام يتطلب من الدول الثلاث تجاوز قضية الموارد المائية وحدها والسعي نحو تعاون إقليمي أوسع يشمل المياه والغذاء والطاقة والتكامل الاقتصادي. وفي حال الفشل في ذلك، فقد تترتب عليه عواقب سياسية واقتصادية طويلة الأمد.

نظرة عامة

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة مسار المفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي عبر مراحله المختلفة، بدءًا من الفترة التي سبقت بناء السد وحتى اكتمال الملء الأول في عام 2024. ويركز التحليل على مواقف الدول الثلاث المعنية (إثيوبيا، السودان، مصر)، مع تركيز خاص على موقف السودان وآفاقه المستقبلية.

يعد السودان المتأثرالأكبر بسد النهضة ، لا سيما فيما يتعلق بسلامة خزان الروصيرص لقربه الجغرافي من السد. بينما تتضاءل آثار السد على مصر بسبب بعد المسافة وحجم خزان السد العالي ، وتتمتع إثيوبيا بصفتها دولة المنبع ومالكة السد. تناقش الورقة السبب الرئيسي للنزاع المستمر حول سد النهضة وترجح أنه يرجع في المقام الأول إلى المصالح الجيوسياسية والرواسب التاريخية، أكثر من كونه ناتجًا عن دوافع فنية أو اقتصادية.

في هذه الورقة نقوم بتحليل عملية التفاوض حول سد النهضة في مراحلها المختلفة، وهي: ما قبل بناء السد (قبل 2011) ، تقرير اللجنة الدولية للخبراء 2013، واللجنة الوطنية الثلاثية 2014، إعلان المبادئ (DoP) عام 2015، المجموعة الوطنية المستقلة للبحث العلمي 2018، جولة واشنطن أواخر 2019 وبداية 2020، المبادرة السودانية من أبريل إلى يونيو 2020، مناقشات مجلس الأمن خلال عامي 2020 و2021، مفاوضات الاتحاد الإفريقي من 2020 إلى 2021، مبادرة دولة الإمارات

العربية المتحدة 2022-2023، وأخيرًا المفاوضات الأخيرة في عام 2023. وقد تمت مناقشة التحديات والفرص الرئيسية في كل مرحلة.

رغم أن سد النهضة يوفر فرصة لتحقيق منافع متبادلة مباشرة للدول الثلاث، إلا أنه أصبح مصدر توتر ومضاعفًا لمخاطر عدم الاستقرار الإقليمي، بسبب تشابكه مع السياسات الجيوسياسية الإقليمية والدولية في حوض النيل وعلى النطاق الأوسع في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. لقد أدت الطموحات المرتبطة بالهيمنة المائية – سواء كانت قديمة أو ناشئة – إلى اهدار فرص التعاون التنموي وتفاقم القلق في منطقة تعاني أصلًا من الهشاشة الامنية.

وللوصول إلى اتفاق ودي بشأن سد النهضة، نرى أن على الدول الثلاث أن تعطي الأولوية لجني فوائد التعاون، ليس فقط في إطار العلاقة الواضحة بين المياه والغذاء والطاقة، بل من خلال توسيع التعاون لما يتجاوز السد، واستغلال المزايا النسبية لكل دولة، لبناء اقتصاد سياسي تكاملي في منطقة النيل الشرقي. إن الفشل في تحقيق ذلك ستكون له تبعات اقتصادية وسياسية طويلة الأمد.

مقدمة

بينما شارك مؤلفو هذا البحث بشكل كبير في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي (GERD) في الماضي، فإن الآراء الواردة في هذا المقال لا تمثل الموقف الرسمي لحكومة السودان، وإنما تعكس الآراء شخصية للمؤلفين كمواطنين سودانيين حريصين على مصلحة بلدهم.

يقع سد النهضة على النيل الأزرق، على بعد 15 كيلومترًا من الحدود بين السودان وإثيوبيا (انظر الشكل 1). تعود فكرة بناء سد في هذا الموقع إلى منتصف الستينيات، بناءً على توصيات مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي (USBR) الذي اقترح بناء أربعة سدود لتوليد الطاقة في أعالي النيل الأزرق، من بينها سد على الحدود يقع في نفس موقع سد النهضة الحالي (USBR, 1964) .في حين كانت السعة المقترحة للسد الحدودي 11 مليار متر مكعب، فإن السعة الحالية لسد النهضة تبلغ 74 مليار متر مكعب. بدأ البناء في عام 2011، وبدأ الملء الأول في عام 2020 واكتمل في عام 2024 الى منسوب 638.5 (1.5 م اقل من العلى منسوب). السد مبني باستخدام الخرسانة المضغوطة، بطول 1.8 كم وارتفاع 145 مترًا، يعبر القناة الرئيسية للنهر، ويكمله سد جانبي بطول 5 كم وارتفاع 50 مترًا على الضفة اليسرى للنيل الأزرق(Abtew and Dessu, 2019a) .يمتد الخزان لمسافة تقارب 246 كم إلى أعلى. يقع سد النهضة على بُعد 110 كم من سد الروصيرص (سعته 6 مليار م³)، وهو نقطة التحكم الأساسية في الموارد المائية في السودان، ويخدم مشروعات ري كبرى مثل مشروع الجزيرة (800,000 هكتار)، والرهد (120,000 هكتار)، وغيرها. إضافة إلى سدود أخرى في السودان، يتحكم سد الروصيرص في مستويات المياه بالنيل الأزرق والنيل الرئيسي لتوفير مياه الشرب للمدن الكبرى مثل الخرطوم، ود مدني، وغيرها (Hassan et al., 2023) .أما في الجزء الأسفل من النيل، فيوجد سد مروي (12 مليار م³) كمصدر رئيسي للطاقة الكهرومائية في السودان، وسد أسوان العالي (162 مليار م³) كمتحكم رئيسي في الموارد المائية لمصر (Helal and Bekhit, 2023; Wheeler et al., 2016).

يحتوي سد النهضة على 13 توربينًا كهرومائيًا ومن المتوقع أن ينتج 15,000 جيجاواط/ساعة من الكهرباء في العام. بدأ التوليد الكهربائي بالفعل عام 2020 من خلال توربينين في المستويات المنخفضة، ومع دخول توربينات إضافية حيز التشغيل تدريجيًا، يُتوقع اكتمالها قريبًا. ومن المنتظر أن يزيد السد من توفر الكهرباء في إثيوبيا بنسبة تزيد عن 130%، وهو مطلب حيوي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطموحة للبلاد (Abtew and Dessu, 2019a; Melesse et al., 2021).

الشكل 1: خريطة توضح موقع النيل والسدود الرئيسية

يترتب على سد النهضة آثار كبيرة على دول أدنى النهر، وبالدرجة الأولى السودان، وبدرجة أقل مصر، سواء كانت آثارًا إيجابية أو سلبية. يمثل أمان خزان الروصيرص – وبالتالي سلامة السكان القاطنين في أدنى النهر – هاجسا كبيرا للسودان. أما الهاجس الأساسي لمصر فيتمثل في انخفاض تدفق المياه السنوي خلال الملء الأول، وفي التنسيق أثناء عمليات الملء المستقبلية، لا سيما إن تزامنت مع فترات جفاف طويلة. مزيد من التفاصيل حول آثار سد النهضة على الدول الثلاث يتم مناقشتها في الجزء التالي. وعلى الرغم من أن السد يقع على النيل الأزرق، إلا أن آثاره في أدنى النهر تتأثر أيضًا بمساهمات روافد نيلية أخرى، خاصة النيل الأبيض ونهر عطبرة. وتشير السجلات الهيدرولوجية إلى أن السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة كانت رطبة بشكل استثنائي، ما خفف كثيرًا من التأثيرات السلبية للملء الأول لسد النهضة على توفر المياه في دول أدنى النهر.

منذ انطلاق مفاوضات سد النهضة عام 2011، مرت بعدة مسارات متعرجة، تخللها صعود وهبوط، إلا أنها لم تُكلل بالنجاح حتى عام 2025. ويزيد الخلاف المستمر بشأن السد من حدة التوتر، ويشكل تهديدًا واضحًا لاستقرار منطقة النيل الشرقي (Krampe et al., 2020a; Krampe et al., 2020b; Swain, 2011). وقد تناول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نزاع سد النهضة مرتين، في سابقة تاريخية تُعد من المرات النادرة التي يناقش فيها المجلس قضية مائية باعتبارها تهديدًا للأمن والسلم الإقليميين (United Nations, 2020; United Nations Security Council, 2021).

من الواضح أن مصالح دول الحوض المتشاطئة تختلف بشكل كبير من حيث الظروف البيئية والاقتصادية والسياسية. ويظهر ذلك جليًا في حوض النيل، حيث تتفاقم الفجوة بين دول المنبع والمصب بفعل الفروقات المناخية والهيدرولوجية، إلى جانب الرواسب التاريخية المتجذرة (Cascao and Nicol, 2016a; Haggai, 2001; Tawfik, 2023) . فإثيوبيا، بصفتها مالكة السد، تميل إلى عدم الالتزام باتفاق قانوني، بينما تسعى مصر للحفاظ على الوضع القائم. أما السودان، لكونه أكثر الدول تأثرًا مباشراً بالسد، فهو الأكثر حرصًا على التوصل إلى اتفاق (Egypt, 2021a; Ethiopia, 2021; Sudan, 2020b).

شهدت سنوات بناء السد تحولات اجتماعية وسياسية كبيرة في منطقة النيل الشرقي، أثرت على مواقف الدول تجاه السد وتأثرت بها في الوقت نفسه. فعند بدء البناء في عام 2011، كانت إثيوبيا تشهد نموًا اقتصاديًا كبيراً (WB, 2011) ، بينما كانت موجة الربيع العربي تجتاح الشرق الأوسط، مما أدى إلى تغيير النظام في مصر عامي 2011 و2013 (Cascao and Nicol, 2016a; Tawfik, 2016). وقد وقع الملء الأول في يوليو 2020، وسط تصاعد التوترات بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وجبهة تحرير تيغراي، وهو الصراع الذي اندلع فعليًا في نوفمبر من نفس العام.

أما السودان، فقد واجه تحدياته الخاصة خلال هذه الفترة. ففي عام 2011، كان يتعامل مع اضطرابات سياسية داخلية متعلقة بانفصال جنوب السودان، والصراع المستمر في دارفور، وتأثير العقوبات الاقتصادية الدولية. واستمرت هذه التحديات حتى اندلاع إنتفاضة ديسمبر 2018، التي أفضت إلى تغيير النظام الحاكم. شهدت الفترة الانتقالية من 2019 إلى 2022 مشاركة نشطة للسودان في ملف سد النهضة. وفي أبريل 2023 شهد السودان إندلاع حرب داخلية ، وأن تشابكها المعقد مع الجغرافيا السياسية الإقليمية والدولية اسهم بشكل مباشر فى تحديد مواقف الدول من السد. في البداية، قدمت الحكومة السودانية السابقة قبل الإنتفاضة دعمًا سياسيًا لمشروع السد، مع دعم اقتصادي رمزي (Cascao and Nicol, 2016a) .إلا أن ذلك تغير إلى دعم مشروط خلال الحكومة الانتقالية (2019-2021)، نتيجة لاختلاف تفسيرات الدول لإعلان المبادئ (DoP) ، وبدء الملء الأول للسد بشكل أحادي في يوليو 2020 (Sudan, 2021).

كدولة تقع في منتصف الحوض، لعب السودان دورًا محوريًا خلال كافة مراحل مفاوضات سد النهضة، من تنفيذ توصيات اللجنة الدولية للخبراء (IPOE) ، إلى التحضير وتوقيع إعلان المبادئ عام 2015 وما تبعه من أعمال، وجولة واشنطن، ثم الجولة التفاوضية التي رعتها الخرطوم عام 2020، والدور النشط في عملية الوساطة الإماراتية والجولة الأخيرة. ومع ذلك، يلاحظ نقص في الدراسات التي تركز على دور السودان وموقفه من السد. فمعظم الدراسات حول سد النهضة إما تُبرز فوائد السد، أو تُضخم من آثاره السلبية على دول المصب (El-Nashar and Elyamany, 2018; Helal and Bekhit, 2023; Mulat and Moges, 2014). وهناك قلة من الدراسات التي تناقش الآثار على السودان وتعتمد منظورًا أكثر توازنًا (Basheer et al., 2021; Cascao and Nicol, 2016a; Hassan et al., 2023) .

يناقش هذا البحث عملية التفاوض حول سد النهضة من خلال تحليل مواقف الدول الثلاث، مع تركيز خاص على السودان. يقدم الجزء الثاني لمحة سريعة عن تأثير السد على كل دولة كخلفية قبل عرض التحليل الزمني لعملية التفاوض في الجزء الثالث. أما الجزء الرابع، فيتناول العقبات الرئيسية التي واجهت المفاوضات ويستعرض آفاق المستقبل، في حين يعرض الجزء الخامس استنتاجات الورقة.

آثار سد النهضة الإثيوبي (GERD)على الدول الثلاث

نظرًا لأن سعة سد النهضة تعادل 1.5 مرة متوسط التدفق السنوي عند موقعه، فإن السد سيُحدث تغييرًا جذريًا في هيدرولوجيا نهر النيل الأزرق، من خلال تسطيح المنحنى الهيدرولوجي للنهر. وهذا سيؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة على دول أدنى النهر، خاصة السودان، بعضها إيجابي والآخر سلبي. وقبل مناقشة مواقف التفاوض، من المهم فهم آثار سد النهضة على الدول المشاطئة الثلاث، مع التركيز على الهيدرولوجيا وموارد المياه، وكيف يؤثر ذلك على مواقفها التفاوضية. يشمل هذا التحليل كلًّا من مرحلة الملء الأول والتشغيل طويل الأمد (الاعتيادي) للسد. وسيعتمد استعراض الآثار بدرجة كبيرة على الدوريات المنشورة، خاصة فيما يتعلق بمصر وإثيوبيا.

آثار سد النهضة خلال مرحلة الملء الأول

على الرغم من أن الملء الأول لسد النهضة قد اكتمل (الى منسوب 638.5م) في عام 2024، فإنه من المهم مراجعة آثاره، نظرًا لأنه كان موضوعًا مثيرًا للجدل خلال المفاوضات السابقة. ومن المتوقع تكرار سيناريو الملء الأول في المستقبل في حالة حدوث "جفاف طويل الأمد"، حين يصل كل من سد النهضة والسد العالي إلى الحد الأدنى للتشغيل ويحتاجان إلى إعادة الملء. والسؤال المطروح هو: أي السدين يجب أن يُملأ أولًا؟ سد النهضة، أم السد العالي، أم اتباع استراتيجية تعبئة متزامنة؟ وكيف تتم إدارة هذه العملية؟

وقد قدمت إثيوبيا خطة الملء الأول المقترحة إلى "المجموعة الوطنية المستقلة للبحث العلمي (NIRSG) "، كما سيتم توضيحها لاحقًا، وقد نوقشت هذه الخطة بين الدول الثلاث وتم الإعلان عنها في عدة مناسبات (Berhanu et al., 2021) .ووفقًا للظروف الهايدرولوجية، تفترض الخطة أن تستغرق فترة الملء من 4 إلى 7 سنوات حسب الظروف الهايدرولوجية. ويقوم جوهر الخطة على توليد الكهرباء بالتوازي مع أعمال البناء، ما يؤدي إلى تقليل فقدان الطاقة الكهرومائية إلى الحد الأدنى، وتقليل الآثار على دول أدنى النهر. ومع ذلك، لم تتبع عملية الملء الفعلية النمط المخطط بدقة (انظر الجدول 1).

وبافتراض تبادل البيانات بين سد النهضة وسد الروصيرص، فإن الملء المقترح يُتوقع أن تكون له آثار سلبية محدودة على السودان. فعلى الرغم من انخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية خلال سنوات الملء الأولى في كل من الروصيرص ومروي، فإنه من المتوقع أن يعود الإنتاج للارتفاع بعد ذلك (Wheeler et al., 2016) .ويُعزى ذلك إلى صغر حجم خزانات السودان: الروصيرص (6 مليارات م³)، سنار (0.9، وأصبحت الآن 0.6 مليار م³)، ومروي (12 مليار م³). ومع ذلك، فإن القلق الأكبر للسودان يتمثل في الملء غير المُعلن، والذي له تبعات خطيرة تتعلق بسلامة سد الروصيرص والتزامات السودان المائية تجاه احتياجاته الداخلية. وقد أظهرت حادثة انقطاع مياه الشرب عن العاصمة الخرطوم في منتصف يوليو 2020 – رغم أن حجم المياه كان صغيرًا نسبيًا (4.5 مليار م³) – مدى خطورة آثار سد النهضة في ظل غياب اتفاق (Hassan et al., 2023).

وفي أعقاب السنة الأولى من ملء سد النهضة، وتوقعًا لغياب تبادل البيانات، عدّل السودان تشغيل سدوده لاستيعاب الصدمات الهايدرولوجية (غير المتوقعة) والتخفيف من آثارها. وبهذا، تحولت الفوائد المتوقعة من سد النهضة، كما كان ينظر إليها السودان، إلى تهديدات حقيقية لحياة السكان في مناطق أدنى النهر، وكذلك لسلامة سد الروصيرص نفسه (Sudan, 2021).

وعلى الرغم من أن البحوث المنشورة توقعت أن يكون للملء الأول تأثيرات كبيرة على السد العالي (Abdelazim et al., 2020; El-Nashar and Elyamany, 2018)، فإن الإجراءات الاحترازية التي تم إتباعها في تشغيل السد العالي، إلى جانب زيادة التدفقات من النيل الأبيض والنيل الأزرق، عوضت إلى حد كبير النقص الناتج عن سد النهضة. فقد بلغ متوسط تدفق النيل الأبيض عند مدينة ملكال خلال السنوات الخمس الأولى من الملء، من 2020 إلى 2024، حوالي 56 مليار م³/سنة، مقارنة بالمتوسط طويل الأجل البالغ 28 مليار م³/سنة. وبالمثل، بلغ متوسط تدفق النيل الأزرق عند محطة القياس في الديم، على الحدود السودانية الإثيوبية، 68 مليار م³/سنة، مقابل 50 مليار م³/سنة كمتوسط طويل الأجل. وقد كان مستوى خزان السد العالي مرتفعًا جدًا خلال فترة الملء الأولى من 2020 إلى 2024 (انظر الشكل 2). وقد أظهر متوسط مستوى خزان السد العالي المتحرك لأربع سنوات، للفترة من 1970 إلى 2024، فترتين من المستويات العالية: 181.2 مترًا في أواخر التسعينيات، و181.5 مترًا خلال سنوات الملء الأول. بينما بلغ الحد الأدنى (المتوسط المتحرك) لمستوى التشغيل خلال هاتين الفترتين 176 مترًا و178 مترًا على التوالي هذا إضافة لكميات المياه المعتبرة التي تم توجيهها إلى منخفض توشكى.

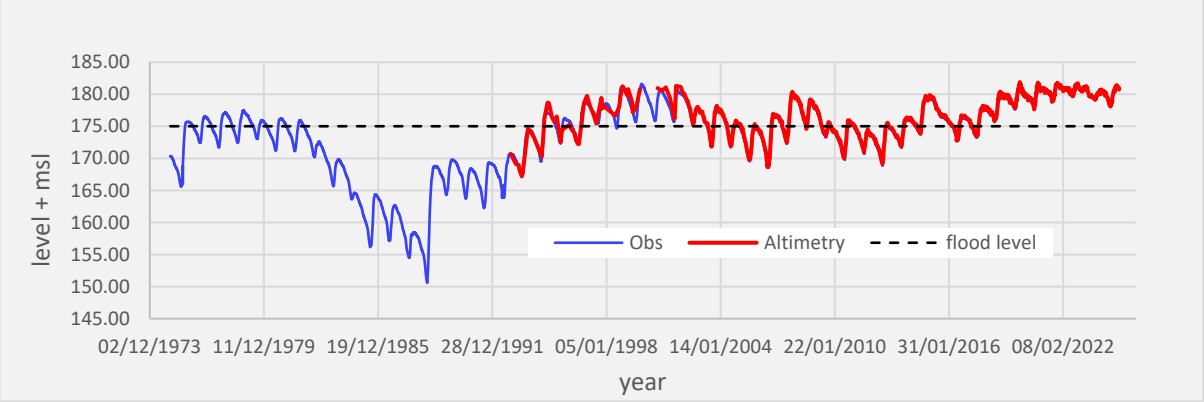

الشكل 2: مستوى السد العالي منذ البداية وحتى اليوم، وفقًا للبيانات المرصودة وقياسات الارتفاع عبر الأقمار الصناعية (https://dahiti.dgfi.tum.de/en/map/).

ومع ذلك، فإن القلق الرئيسي لمصر يتمثل في إعادة ملء كل من سد النهضة والسد العالي بعد فترات جفاف طويلة (Egypt, 2021a; Helal and Bekhit, 2023)، حيث يمكن أن يصل السدان الكبيران، السد العالي وسد النهضة، إلى مستويات التشغيل الدنيا. تاريخيًا، بلغ السد العالي مستوى التشغيل الأدنى البالغ 150 مترًا (فوق مستوى سطح البحر) في يوليو 1988 بعد الجفاف الطويل خلال ثمانينيات القرن الماضي (انظر الشكل 2). وستتطلب إعادة ملء السدين في الوقت نفسه نحو 34 مليار متر مكعب لسد النهضة (من المستوى 590 إلى 625)، و84 مليار متر مكعب للسد العالي (من المستوى 150 إلى 175) على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن احتمال حدوث جفاف طويل الأمد – يُعرّف على أنه فترة ينخفض فيها متوسط التدفق السنوي المتحرك لأربع سنوات للنيل الأزرق إلى أقل من 35 أو 37 مليار متر مكعب في السنة – يُعد احتمالًا ضئيلًا للغاية، أي مرة أو مرتين فقط كل 100 عام (Helal and Bekhit, 2023).

تأثيرات سد النهضة خلال التشغيل العادي

بعد الانتهاء من الملء الأول، يُفترض أن يتبع سد النهضة منحنى تشغيل عادي يهدف إلى تعظيم إنتاج الطاقة الكهرومائية. ويعني ذلك تعديلًا كاملاً في الهايدروغراف الخاص بالنيل الأزرق، من نمط موسمي عالي التذبذب إلى نمط أكثر استقرارًا خلال العام. وباستثناء التبخر من سطح الخزان، لا يُعد سد النهضة مستخدمًا استهلاكيًا لمياه النيل الأزرق (Abtew and Dessu, 2019b; Berhanu et al., 2021).

عند اكتماله، يُتوقع أن يعزز سد النهضة إنتاج الكهرباء في إثيوبيا بنحو 15,000 جيجاواط/ساعة إضافية سنويًا (Berhanu et al., 2021). وكدولة تقع في أعالي النيل، وغياب اتفاق حول الملء والتشغيل، فإن إتمام بناء السد يعزز بشكل كبير موقف إثيوبيا التفاوضي. وقد انعكس هذا التطور في مناسبات متعددة، مثل تقديم تفسيرات مختلفة لإعلان المبادئ الذي وُقع في 2015، وتطور المواقف التفاوضية مع مرور الوقت، وإدراج مسألة تقاسم المياه رغم عدم كونها جزءًا من إعلان المبادئ، وطرح فكرة بيع مياه النيل إذا اقتضت الحاجة(Ethiopia, 2021; Mufti, 2021).

أما بالنسبة لتأثيره على السودان، وفي حال تم التشغيل بشكل منسق أو على الأقل تبادل بيانات آنية، فيُتوقع أن يؤدي إلى زيادة تتراوح بين 10 إلى 20% في إنتاج الكهرباء من سد الروصيرص، وزيادة تصل إلى 8% في إنتاج محطة مروي. أما موثوقية إمدادات الري، مثل مشروع الجزيرة، فستبقى إلى حد كبير دون تغيير، بفضل التخزين الإضافي في الروصيرص بعد تعليته في عام 2012، على الأقل قبل تنفيذ مشروعي الرهد المرحلة الثانية و شرق الروصيرص. كما يُتوقع أن يخفف سد النهضة من الفيضانات الكبيرة على النيل الأزرق والنيل الرئيسي التي تُسبب أضرارًا جسيمة في السودان. وسيتم احتجاز الجزء الأكبر من الرواسب في سد النهضة، مما يطيل من عمر الخزانات السودانية (Borji, 2013; Zerihun, 2023) ، ويقلل من تكاليف تنظيف القنوات في مشروع الجزيرة، رغم أن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض في خصوبة التربة.

ومن المهم التأكيد على أن هذه الفوائد مشروطة بالتعاون وتبادل البيانات بين سدي النهضة والروصيرص، ما يسمح لمشغلي السدود السودانية بالتخطيط للموسم القادم. أما في حال غياب التعاون وتبادل البيانات، فإن هذه الفوائد لا تتحول فقط

إلى خسائر، بل يصبح سد النهضة تهديدًا حقيقيًا للسودان، نظرًا لصغر حجم خزان الروصيرص وقربه من سد النهضة (انظر الشكل 3) (Hassan et al., 2023; Sudan, 2021). وفي مثل هذا السيناريو، سيضطر مشغلو سد الروصيرص إلى تبني استراتيجيات تشغيل أكثر تحفظًا لتفادي مخاطر الفيضانات أو نقص المياه الناجمة عن سد النهضة.

ويُذكر أنه تم وضع ترتيبات مؤقتة من خلال اللجنة الفنية الاستشارية الإثيوبية السودانية المشتركة (ESTAC) ، وتم توقيع مذكرة تفاهم لتبادل البيانات والمعلومات اليومية بين سدي النهضة والروصيرص (ESTAC, 2022). ورغم أن هذه الخطوة تُعد مهمة في بناء الثقة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى أن تُؤطر ضمن اتفاق قانوني رسمي بين الدولتين.

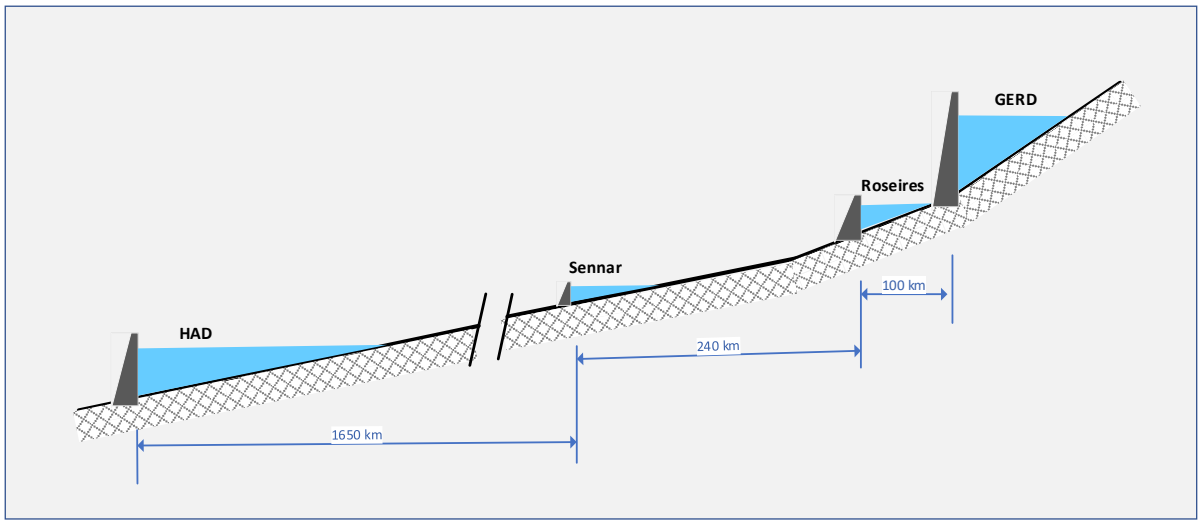

الشكل 3: تمثيل تخطيطي لموقع وحجم التخزين الكلي لسد النهضة والسدود الرئيسية الواقعة في دول المصب (سد النهضة: 74 مليار متر مكعب؛ الروصيرص 6 مليارات متر مكعب؛ سنار 0.9 مليار متر مكعب؛ السد العالي 162 مليار متر مكعب)

الآثار السلبية لسد النهضة على السودان تشمل فقدان نحو 50% من الزراعة المطرية في الأراضي الفيضية، والتي يمكن تحويلها إلى نظام ري دائم من خلال تخطيط محكم للموارد المائية وتحمل تكاليف إضافية. كما ستتأثر صناعة الطوب على ضفتي النيل الأزرق والنيل الرئيسي بشكل كبير نتيجة لانخفاض مستويات الفيضانات العالية بعد تشغيل سد النهضة.

وقد تم بناء سد النهضة دون إجراء دراسة شاملة لتأثيراته الاجتماعية والبيئية، والتي تؤثر بشكل رئيسي على السودان. في مرحلة مبكرة، قدمت إثيوبيا الدراسة الأولية لتقييم الأثر البيئي العابر للحدود لسد النهضة إلى اللجنة الدولية للخبراء، وكانت الدراسة تعتمد على بيانات ثانوية، وأشارت إلى أن التأثير المتوقع سيكون محدودًا جدًا (IPoE, 2013). وبينما فشلت الدول الثلاث في التوصل إلى اتفاق حول تقرير البداية (Inception Report) لدراسة الأثر البيئي التي أجرتها شركتا أرتيليا وBRL، فقد أقرّت جميعها بأهمية هذه الدراسة، وجرى التأكيد المتكرر على ضرورة استكمالها في جميع مراحل التفاوض ومسودات الاتفاق (Egypt, 2021a; Ethiopia, 2021; Sudan, 2021).

إلا أن القلق الرئيسي للسودان يتعلق بسلامة سد النهضة وسد الروصيرص، وبالتالي سلامة السكان القاطنين على ضفتي النيل الأزرق والنيل الرئيسي. وبسبب جسمه الترابي الذي يبلغ طوله 23.5 كيلومترًا، يُعد سد الروصيرص معرضًا بشدة لأي مخاطر ناجمة عن تشغيل غير آمن لسد النهضة. وقد يؤدي انهيار سد الروصيرص إلى أضرار كارثية بالأرواح والممتلكات والزراعة في وسط السودان، بما في ذلك المدن الرئيسية الواقعة على ضفتي النهرين (الدمازين، سنجة، سنار، ود مدني، الخرطوم)، وربما مناطق أبعد شمالًا. ويُفاقم هذا الخطر قرب المسافة بين سد الروصيرص وسد النهضة – نحو 110 كيلومترات فقط (انظر الشكل 3) – والفارق الكبير في حجم التخزين (الروصيرص يعادل 10% فقط من سد النهضة)، إلى جانب غياب التنسيق أو حتى تبادل البيانات (Hassan et al., 2023; Sudan, 2021).

أما التأثيرات الرئيسية على مصر خلال التشغيل العادي لسد النهضة، فتتمثل في انخفاض تدفق المياه في النهر نتيجة زيادة التبخر من خزان سد النهضة (نحو 1.9 مليار متر مكعب سنويًا)، إضافة إلى احتمال زيادة التبخر من الخزانات السودانية إذا تم الإبقاء على مستويات تخزين أعلى فيها (Abdelazim et al., 2020; El-Nashar and Elyamany, 2018; Wheeler et al., 2016). ومع ذلك، وكما ذُكر سابقًا، فإن القلق الأساسي لمصر يظل متمثلًا في كيفية إعادة ملء خزان السد العالي في حالة حدوث جفاف طويل الأمد (Egypt, 2021a; Helal and Bekhit, 2023).

المفاوضات حول سد النهضة

بدأت المفاوضات المتعلقة بسد النهضة مباشرة بعد بدء بنائه في عام 2011، واستمرت حتى اليوم دون التوصل إلى اتفاق. ففي بعض المراحل اقتربت الدول الثلاث من تحقيق توافق، بينما شهدت مراحل أخرى تعمقًا في الخلافات نتيجة تغيّر المواقف والدخول في دوائر مفرغة من التفاوض. ويقدّم هذا االجزء ملخصًا موجزًا لأهم مراحل المفاوضات، من الوضع قبل بدء البناء وحتى الآن، مع إبراز مواقف الدول الثلاث، والتركيز بشكل خاص على موقف السودان.

الوضع قبل سد النهضة (قبل 2011)

لطالما شكّل الاقتصاد السياسي في حوض النيل الشرقي العلاقات بين حضاراته القديمة: مملكة أكسوم (إثيوبيا)، ومملكة كوش (السودان)، والممالك المصرية، عبر التجارة والهجرة والصراعات (Haggai, 2001; Howell and Allan, 1994). وكان لانتشار المسيحية والإسلام في السودان دور كبير، مدفوعًا بهجرة القبائل بحثًا عن الأرض والمراعي. وخلال العصور الوسطى، كان الأباطرة الإثيوبيون يهددون أحيانًا بتحويل مجرى النيل أو وقفه كوسيلة ضغط على مصر بسبب اضطهاد الأقباط (Haggai, 2001; Pankhurst, 1997). أما مملكة الفونج ولاحقًا الدولة المهدية في السودان، فقد مرت بفترات من العلاقات السلمية وأخرى من النزاعات الإقليمية مع الجيران (IPoE, 2013; Tvedt, 2011).

ظهرت قضية مياه النيل لأول مرة في اتفاق سياسي رسمي عندما وقّعت بريطانيا (نيابة عن السودان) وإثيوبيا المستقلة "معاهدة الإنجلو-حبشية" عام 1902، التي حدّدت الحدود بين السودان وإثيوبيا (الحبشة)، وتضمنت المادة الثالثة منها بندًا حول استخدام مياه النيل الأزرق (Taha, 2023; Ullendorff, 1967). وازدادت التوترات حول مياه النيل بعد توقيع اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، والتي خصصت مياه النيل (الواصلة إلى أسوان) للدولتين دون إشراك إثيوبيا أو دول حوض النيل الأخرى، ما أدى إلى رفض إثيوبيا الفوري لهذه الاتفاقية (Swain, 2011).

ورغم الانتقادات التي تُوجه إلى هذه الاتفاقيات باعتبارها "استعمارية" (Mohammed, 2021; Tekuya, 2021) ، إلا أن اتفاقية 1902 وُقّعت مع الحبشة (إثيوبيا) المستقلة وصادق عليها الإمبراطور منليك الثاني (Taha, 2023) ، أما اتفاقية 1959 فتم توقيعها بعد استقلال الدولتين. ووفقًا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، فإن أيًا من الاتفاقيتين لا يُلزم الدول غير الموقعة. ونتيجة لذلك، شرعت إثيوبيا في تنفيذ مشروعاتها الخاصة المتعلقة بالنيل، مثل سد تكزي الخامس (9 مليارات م^3) ومشروع تحويل نهر تانا-بيليس، وغيرها. وقبيل توقيع اتفاقية 1959 وبدء بناء السد العالي، تعاونت إثيوبيا مع مكتب الاستصلاح الأمريكي في دراسات جدوى لأربعة سدود ومشاريع ري على النيل الأزرق الأعلى، أحدها "السد الحدودي" بسعة 11 مليار م^3، وهو في نفس موقع سد النهضة الحالي(USBR, 1964).

في عام 1991، أنشأ السودان وإثيوبيا اللجنة الاستشارية الفنية الإثيوبية السودانية (ESTAC) لتقديم الدعم الفني في قضايا المياه (ESTAC, 1991). وقد كان التقدم في عمل اللجنة متذبذبًا، تأثر بالعلاقات السياسية بين البلدين. وقد أعيد تفعيل اللجنة في عام 2014، وهي تعقد اجتماعات منتظمة منذ ذلك الحين لمتابعة الترتيبات المتعلقة بسد النهضة. وفي هذا الإطار، تم الاتفاق على آلية لتبادل البيانات مع سد الروصيرص بين البلدين في أكتوبر 2022 (ESTAC, 2022).

وباستثناء سد فنشا الصغير (بسعة 500 مليون م^3) على رافد فنشا عام 1984، وسد تشارا تشارا عام 1996، لم يُبنَ أي سد كبير على النيل الأزرق في إثيوبيا قبل سد النهضة. وشملت المحطات المهمة في تطوير السدود، بناء سد مروي في السودان عام 2009، والانتهاء من الخطة الرئيسية لحوض أباي في إثيوبيا عام 1997، تلاها جهود مكثفة من المكتب الإقليمي الفني لحوض النيل الشرقي لإعداد مشروع متعدد الأغراض مشترك، كان من المقرر أن يكون مبادرة ثلاثية بين مصر والسودان

وإثيوبيا للدراسة والتصميم والبناء (Blackmore and Whittington, 2008; Swain, 2011). وقد توقّف المشروع بسبب الخلاف بين الدول الثلاث بشأن المضي في بناء سدود كبرى في إثيوبيا.

كما أدى توقيع اتفاقية الإطار التعاوني (CFA) في 2010 إلى تعميق الخلاف بين إثيوبيا ودولتي أدنى النهر(مصر والسودان)، ودفع مصر والسودان إلى تعليق مشاركتهما في مبادرة حوض النيل في نفس العام. وقد عاد السودان لاحقًا إلى المبادرة في 2012. وبعد توقيع CFA مباشرة، أعلنت إثيوبيا بشكل أحادي عن بدء بناء سد النهضة في 31 مارس 2011 (Cascao and Nicol, 2016a). وتجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا قدّمت إخطارًا أوليًا شفهيًا للسودان بشأن سد النهضة خلال الاجتماع الرسمي لوزير المياه السوداني مع رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي في 19 يناير 2011، وتعهدت بمشاركة الدراسات والتصميمات مع السودان عند الانتهاء منها.

اللجنة الدولية للخبراء، 2013

مباشرة بعد بدء بناء سد النهضة، دعت إثيوبيا كلًا من السودان ومصر لتشكيل لجنة دولية من الخبراء، تتألف من خبيرين من كل دولة، بالإضافة إلى أربعة خبراء دوليين. وقد كُلّفت اللجنة الدولية للخبراء بمراجعة وثائق تصميم وبناء سد النهضة، والتأكد من التزامها بالمعايير الدولية، وتقييم تأثيراته على دول أدنى النهر. ورفعت اللجنة تقريرها في مايو 2013، مشيرة إلى أن الدراسات المقدمة من إثيوبيا لتأثير السد على السودان ومصر كانت بدائية للغاية، ولا تعكس سوى محاولات أولية لتقييم التأثيرات على الهيدرولوجيا والموارد المائية في المناطق الواقعة في تلك الدول (IPoE, 2013; Ruf et al., 2020) .وأوصى التقرير بإجراء دراسات وتعديلات إضافية لضمان سلامة السد ومعالجة المخاوف الهيكلية، كما دعا إلى إجراء تحليل مفصل لتقييم الآثار المائية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة أعدّت مسودة نطاق عمل لإجراء تقييم شامل للأثر البيئي والاجتماعي العابر للحدود، ليُعرض على الدول الثلاث للنظر فيه.

اللجنة الوطنية الثلاثية وإعلان المبادئ 2015

تأسست اللجنة الوطنية الثلاثية عام 2014، وتضم أربعة أعضاء من كل دولة، لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية للخبراء، ولا سيما إجراء دراستين هما: "نمذجة الموارد المائية/النظام الهيدروليكي لإنتاج الطاقة"، و"تقييم الأثر البيئي والاجتماعي العابر للحدود". وقد تُوّجت المفاوضات المكثفة في الفترة 2013–2015، والتي لعب فيها السودان دورًا محوريًا، بتوقيع إعلان المبادئ (DoP) من قبل رؤساء الدول الثلاث في الخرطوم بتاريخ 23 مارس 2015، في خطوة مهمة نحو التعاون (DOP, 2015).

واستنادًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية لعام 1997، أكد إعلان المبادئ في مادته الأولى على مبدأ التعاون، داعيًا الدول الثلاث إلى "*التعاون على أساس الفهم المشترك، والمصالح المتبادلة، وحسن النية، والنتائج التي تحقق المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي*". كما تنص المادة نفسها على ضرورة "*تعاون الدول الثلاث في فهم احتياجات المياه في دول المنبع والمصب من مختلف الجوانب*". ويتبنى الإعلان ويطوّر المبادئ الأربعة الأساسية في القانون الدولي للمياه، وهي:

1. الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم،
2. الحق في الاستخدام المنصف والمعقول،
3. تبادل المعلومات والبيانات،
4. التسوية السلمية للنزاعات.

وتتناول المادة الخامسة من الإعلان مبدأ "*التعاون حول الملء الأول والتشغيل*"، حيث التزمت الدول الثلاث بـ"*تنفيذ توصيات اللجنة الدولية للخبراء واحترام نتائج الدراسات النهائية*". وفي روح التعاون، ستستخدم الدول الثلاث نتائج الدراسات للاتفاق على "*إرشادات وقواعد بشأن الملء الأول والتشغيل السنوي لسد النهضة*"، و"*إبلاغ دول المصب بأي ظروف طارئة أو غير متوقعة*". *كما تنص المادة نفسها على "إنشاء آلية تنسيق مناسبة بين الدول الثلاث*". وتم تحديد فترة تنفيذ هذه العملية بـ15 شهرًا من تاريخ بدء تنفيذ الدراستين الموصى بهما من قبل اللجنة الدولية للخبراء (DOP, 2015).

وقد أدى توقيع إعلان المبادئ إلى تحفيز عمل اللجنة الوطنية الثلاثية، وبناء الثقة بين الدول الثلاث للمضي في التعاقد مع الاستشاريين الدوليين BRLi و Arteliaلإجراء الدراستين. إلا أن الخلافات حتى على تقرير البداية (Inception Report) أوقفت استكمال الدراسات. وتمثلت الخلافات في الخروج عن نطاق العقد، واختلاف الرؤى بشأن خط الأساس للدراسات (baseline)؛ حيث اقترحت مصر الوضع القائم كخط أساس، بينما اقترح السودان استخدامات وحقوق المياه وفقًا لاتفاقية 1959، في حين رفضت إثيوبيا كلا المقترحين (Whittington, 2022).

ورغم اعتبار إعلان المبادئ إنجازًا كبيرًا واختراقًا في مفاوضات سد النهضة، إلا أنه واجه تحديات نتيجة اختلاف التفسيرات بين الأطراف الثلاثة. وكان التحدي الأول يتمثل في عدم استكمال الدراستين، اللتين كان من المتوقع الانتهاء منهما خلال 15 شهرًا. وبينما يرى السودان، وإلى حد ما مصر، أن إعلان المبادئ يمثل أساسًا جيدًا للتفاوض، تبنت إثيوبيا موقفًا مختلفًا؛ فبدلًا من التركيز فقط على قواعد الملء والتشغيل، طرحت قضية تقاسم المياه كشرط مسبق لمعالجة مسألتي ملء السد وتشغيله، كما سيتم توضيحه في الأجزاء التالية.

المجموعة الوطنية المستقلة للبحث العلمي، 2018

عقب الخلاف على تقرير البداية الذي أعده المستشاران BRL وArtelia، وأثناء استمرار أعمال بناء سد النهضة، قامت الدول الثلاث بتشكيل المجموعة الوطنية المستقلة للبحث العلمي (NISRG) خلال اجتماع الأطراف التسعة الذي عُقد في 15 مايو 2018 في أديس أبابا (وزراء الخارجية، ووزراء المياه، ورؤساء أجهزة المخابرات). وتضمّنت المجموعة خمسة أعضاء من كل دولة، وتم تكليفها بتنفيذ ما ورد في نطاق العمل، وهو: "*مناقشة سبل تعزيز مستوى الفهم والتعاون بين الدول الثلاث فيما يتعلق بسد النهضة، بما يشمل مناقشة وتطوير سيناريوهات مختلفة متعلقة بقواعد الملء والتشغيل، وفقًا لمبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية المشتركة، مع اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع التسبب في ضرر ذي شأن*".

عقدت مجموعة NISRG سبعة اجتماعات ثلاثية، من بينها اجتماعين على مستوى وزراء المياه، بالتناوب في العواصم الثلاث (أديس أبابا، القاهرة، الخرطوم) في الفترة بين يونيو 2018 وأكتوبر 2019، قبل بدء عملية التفاوض في واشنطن برعاية الولايات المتحدة.

وكان من أبرز مخرجات اجتماع 15 مايو 2018 أيضًا مقترح إنشاء صندوق البنية التحتية الثلاثي لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المشتركة بين الدول الثلاث، لكن هذا المقترح لم يشهد أي تطورات بعد الاجتماع الأول الذي عُقد في القاهرة في يوليو 2018.

ومن الجدير بالذكر أن إثيوبيا قدّمت من خلال مجموعة NISRG ولأول مرة اقتراحًا لاستراتيجية الملء الأولي، عُرفت باسم "*استراتيجية الملء التكيفية والتعاونية*". ويعرض الجدول رقم 1 خطة الملء المعدّلة التي قدّمتها إثيوبيا في الاجتماع الثالث لمجموعة NISRG في يوليو 2018، وهي نسخ معدّلة قليلًا نُشرت لاحقًا (Berhanu et al., 2021).

الجدول 1: استراتيجية الملء المعدّلة المقترحة من إثيوبيا لعام متوسط، مع بعض التعديلات الطفيفة المنشورة لاحقًا

نطاق التصريف اعتمادًا على الهيدرولوجيا والمرحلة (مليار م³)	المياه المحتجزة السنوية (مليار م³)	إجمالي المياه المحتجزة (مليار م³)	المستوى المستهدف لسد النهضة (متر فوق سطح البحر)
37 – 52	4.9	4.9	565
31 – 43	13.5	18.4	595
35 – 45	10.5	28.8	608
35 – 46	10.4	39.3	617

نطاق التصريف اعتمادًا على الهيدرولوجيا والمرحلة (مليار م^3)	المياه المحتجزة السنوية (مليار م^3)	إجمالي المياه المحتجزة (مليار م^3)	المستوى المستهدف لسد النهضة (متر فوق سطح البحر)
35 – 47	10.0	49.3	625
35 – 45	11.3	60.5	632
35 – 45	13.5	74.0	640

تجدر الإشارة إلى أن مفاوضات مجموعة NISRG توقفت بين سبتمبر 2018 وسبتمبر 2019 بسبب الأوضاع السياسية في السودان. وقد عُقد اجتماع مهم بين وزراء المياه الثلاثة في 25 سبتمبر 2018 أظهر توافقًا كبيرًا، لكن لم يتم توقيع محضر رسمي. كما عُقد اجتماع وزاري آخر في أديس أبابا في 9 فبراير 2019، تلاه اجتماع على مستوى رؤساء الدول في 10 فبراير 2019، لكن دون التوصل إلى نتائج حاسمة.

مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، 2019-2020

عقب الجمود الذي أصاب مسارNISRG ، وبدعوة من مصر لإشراك الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي كمراقبين في المفاوضات، اجتمع وزراء الخارجية والموارد المائية للدول الثلاث في واشنطن في 6 نوفمبر 2019، بحضور المراقبين. وتم الاتفاق خلال الاجتماع على خارطة طريق للمضي قدمًا (U.S. Department of the Treasury, 2019). تلا ذلك خمس جلسات وزارية وعدة اجتماعات فنية في واشنطن، بالإضافة إلى جلسة إضافية في الخرطوم (Helal and Bekhit, 2023; U.S. Department of the Treasury, 2019).

أحرزت المبادرة التي رعتها الولايات المتحدة تقدمًا كبيرًا، دون الوصول إلى اتفاق نهائي. ففي اجتماع 12-13 فبراير 2020 بواشنطن، توصلت الأطراف الثلاثة إلى توافق بشأن معظم القضايا، مع بقاء بعض القضايا الفنية والقانونية المهمة عالقة. وتمثلت أبرز القضايا العالقة في:

- قواعد الملء أثناء الجفاف والجفاف الممتد
- المشاريع المستقبلية وربطها بالاتفاقيات القائمة
- آلية حل النزاعات
- الطبيعة الملزمة للأداة القانونية

ويجدر بالذكر أن المفاوضات تناولت تفاصيل تقنية معقدة، مثل مصفوفات التصريف أثناء فترات الجفاف (Helal and Bekhit, 2023)، لكن حتى الفرق التفاوضية داخل الدولة الواحدة لم تكن دائمًا تمتلك فهماً موحدًا للتنفيذ أو تداعيات هذه المقترحات الفنية.

اتفقت الدول الثلاث على مناقشة وحسم القضايا المتبقية في الاجتماع التالي المقرر عقده في 28-29 فبراير 2020 في واشنطن. حضرت مصر والسودان، بينما تغيبت إثيوبيا وطلبت مزيدًا من الوقت لإجراء مشاورات داخلية. ونتيجة لذلك، لم تُعقد المفاوضات، وقامت مصر بالتوقيع الأحادي على مسودة الاتفاق بالأحرف الأولى (Helal and Bekhit, 2023; U.S. Department of the Treasury, 2020).

رفض السودان التوقيع على مسودة الاتفاق غير المكتمل وفي غياب مالك السد، واقترح إجراء جولات إضافية من المفاوضات. بعد فشل مفاوضات واشنطن في التوصل إلى اتفاق، تصاعدت التوترات، وازداد الغضب الشعبي والاستقطاب بشكل حاد في كل من مصر وإثيوبيا.

المبادرة السودانية (أبريل – يونيو 2020)

تمثل المفاوضات التي يسّرها رئيس وزراء السودان في يونيو 2020 لحظة محورية في مسار مفاوضات سد النهضة، ومع ذلك لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدوريات العلمية. فقد مكّن الموقع الجغرافي الفريد للسودان ومكانته الجيوسياسية في إقليم النيل الشرقي من لعب دورٍ حاسم في دبلوماسية المياه (Cascao and Nicol, 2016b; Sandstrom et al., 2016) .وقد ظهر ذلك بوضوح عند قيام السودان بتيسير المفاوضات التي أفضت إلى توقيع إعلان المبادئ عام 2015. وبالمثل، في عام 2020، نجحت دبلوماسية السودان في إقناع مصر وإثيوبيا بالعودة إلى طاولة التفاوض بعد تصاعد الخطاب العدائي من الجانبين إثر فشل مفاوضات واشنطن.

اقترح السودان التركيز على إجراءات خفض التصعيد قبل استئناف المفاوضات، مع لعب الدبلوماسية المائية دورًا محوريًا. وشملت الاستراتيجية المقترحة قيام رئيس وزراء السودان بالتواصل مع نظرائه في مصر وإثيوبيا، بدعم من دبلوماسيين كبار وخبراء مياه موثوقين. ولتبديد المخاوف بشأن دور الولايات المتحدة، دُعيت جنوب أفريقيا (رئيس الاتحاد الأفريقي في ذلك الوقت) والاتحاد الأوروبي للانضمام كمراقبين. بادر رئيس وزراء السودان بعقد اجتماعات ثنائية (افتراضية) مع رئيسي وزراء مصر وإثيوبيا في 19 و21 مايو 2020 على التوالي، بهدف استئناف المفاوضات، وكان ذلك خلال جائحة كوفيد-19. وقد حضر المراقبون من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الجولات الثلاثية اللاحقة. عُقدت ست اجتماعات ثنائية، ثلاث مع مصر وثلاث مع إثيوبيا، بين 25 مايو و5 يونيو 2020، لتهيئة الأجواء لسبعة اجتماعات ثلاثية أجريت بين 9 و17 يونيو (Sudan, 2021).

خلال هذه المفاوضات، اقتربت الدول الثلاث من توحيد مواقفها بشأن سد النهضة أكثر من أي وقت مضى. وبالاستناد إلى التقدم المحرز في عملية واشنطن، تم الاتفاق على قرابة 90٪ من القضايا الفنية (African Union, 2020b) .شملت هذه القضايا: الملء الأول، التشغيل السنوي، تدابير التخفيف، سلامة السد، الدراسات البيئية والاجتماعية، آليات التنسيق، وتبادل البيانات. إلا أن خلافًا كبيرًا ظل قائمًا بشأن الجوانب القانونية للاتفاق، ولا سيما الطبيعة الملزمة للإطار القانوني، بما في ذلك بنود التعديل والإنهاء، وآلية تسوية النزاعات، ومطلب إثيوبيا التفاوض على اتفاقية لتقاسم المياه خلال عشر سنوات استنادًا إلى الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل (Egypt, 2021a; Ethiopia, 2021; Sudan, 2021).

وإدراكًا بأن حل هذه القضايا المتبقية يتطلب إرادة سياسية، اقترح السودان تعليق المفاوضات الثلاثية في 17 يونيو 2020 لإتاحة الفرصة للقادة السياسيين في الدول الثلاث لمعالجة المسائل القانونية العالقة. وقد قدم السودان في 14 يونيو 2020 مسودة اتفاق تسعى لاستيعاب ملاحظات كل من إثيوبيا ومصر، وقدمت أساسًا مقبولًا للتوصل إلى اتفاق نهائي (Sudan, 2021).

وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بنتائج هذه المفاوضات في رسالته (United Nations, 2020) ، كما أكدها رئيس الاتحاد الأفريقي في بيان صدر في 26 يونيو (African Union, 2020b) .

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2020 – 2021)

عقب تعليق المفاوضات الثلاثية التي يسّرها السودان في 17 يونيو 2020، قدمت مصر، ثم إثيوبيا، والسودان، رسائل إلى مجلس الأمن الدولي في شهري مايو ويونيو 2020، عارضين مواقفهم بشأن سد النهضة. ففي رسائلها إلى مجلس الأمن المؤرخة 1 مايو، 19 يونيو و23 يونيو 2020، أعربت مصر عن قلقها البالغ من الخطط الأحادية لإثيوبيا لبدء الملء الأول للسد، ووصفت هذه الإجراءات بأنها "*خطر داهم على مصر*". كما حذرت من أن الوضع قد "*يهدد السلم والأمن الدوليين*"، ودعت المجلس إلى تعزيز مفاوضات بنية حسنة من أجل التوصل إلى "*اتفاق عادل ومتوازن حول سد النهضة، وتجنب أي إجراءات أحادية، والالتزام بالواجبات القانونية الدولية ومبادئ وقواعد القانون الدولي*" (Egypt, 2020a; b; c).

وبنفس السياق، قدمت إثيوبيا ثلاث رسائل إلى مجلس الأمن بتاريخ 14 مايو، 22 و26 يونيو 2020، أكدت فيها على حقها السيادي في استخدام مياه النيل الأزرق لتلبية احتياجاتها التنموية، مشيرة إلى أن "*استكمال بناء السد سيساعد في معالجة العجز المزمن في الطاقة ويلعب دورًا حاسمًا في دفع عجلة التنمية من خلال التصنيع*" (Ethiopia, 2020a; b; c) "كما جددت التزامها بحل قضايا سد النهضة ضمن إطار إعلان المبادئ.

وفي رسائله المؤرخة 2 و24 يونيو 2020، دعا السودان مجلس الأمن إلى حث الدول الثلاث على استئناف المفاوضات بإرادة سياسية للتوصل إلى اتفاق، مستندًا إلى نتائج المفاوضات الثلاثية التي جرت بين 15 مايو و17 يونيو 2020 بوساطة السودان (Sudan, 2020a; b). وبالتركيز على سلامة الخزانات السودانية، دعا السودان إلىإيقاف الإجراءات الأحادية، مثل بدء الملء دون اتفاق، مؤكدًا أن "*بهذا الحجم الضخم، يمثل السد مخاطر كبيرة على السودان إذا لم يتم تصميمه، وبناؤه، وملؤه، وتشغيله بشكل صحيح*". كما اقترح السودان استخدام مسودة الاتفاق المقدمة في 14 يونيو 2020 كأساس للجولات القادمة من المفاوضات.

وفي اجتماع عقد في 29 يونيو 2020، ناقش مجلس الأمن القضية واتفق على الامتثال لطلب الاتحاد الأفريقي بتيسير المفاوضات بشأن سد النهضة (United Nations, 2020) .ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأفريقي كان قد عقد أول اجتماع له قبل ذلك بثلاثة أيام، في 26 يونيو 2020، كما سيُناقش في الجزء التالي.

وبعد مرور عام دون إحراز تقدم في مفاوضات سد النهضة تحت مظلة الاتحاد الأفريقي ، جددت مصر مخاوفها بشأن الإجراءات الأحادية من قبل إثيوبيا في رسالتين إلى مجلس الأمن في 11 و25 يونيو 2021، معتبرة أن "*المفاوضات حول سد النهضة في طريق مسدود*"، وأن الوضع تطور إلى "*نزاع دولي قد يهدد السلم والأمن الدوليين* (Egypt, 2021a; b)." بالمقابل، أكدت إثيوبيا في رسالتها المؤرخة 28 يونيو 2021 موقفها بأن قضية سد النهضة ينبغي أن تُحل عبر مسار يقوده الاتحاد الأفريقي، رافضة تدويل القضية، ومؤكدة أن "*الاتحاد الأفريقي يقود المحادثات بجدارة، مما يسمح للدول الثلاث بمناقشة مخاوفها ومصالحها الجوهرية في مناخ ودي* .(Ethiopia, 2021) "كما أعاد السودان التأكيد على قلقه بشأن سلامة سد الروصيرص، واقترح توسيع دور الاتحاد الأفريقي وتحويله إلى وساطة، داعيًا "*الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجهات إقليمية ودولية أخرى إلى المساهمة في دفع مفاوضات سد النهضة قدمًا من خلال تقديم خدماتهم كوسطاء* " (Sudan, 2021b).

وعُقد اجتماع ثانٍ لمجلس الأمن في 8 يوليو 2021، أكدت فيه الدول الثلاث مجددًا مواقفها كما ورد أعلاه. وأصدر المجلس بيانًا صحفيًا شجع فيه على الحل السلمي للنزاع حول سد النهضة، دون تبني أي قرار ملزم (United Nations Security Council, 2021) .ويُذكر أن مناقشة مجلس الأمن لقضية سد النهضة تُعد من التجارب النادرة التي يتناول فيها المجلس نزاعًا متعلقًا بالمياه العابرة للحدود، وهو ما أثار قلق بعض الأعضاء من إمكانية استخدام هذه الحالة كسابقة في قضايا مماثلة معقدة مستقبلًا.

الاتحاد الإفريقي 2020–2021

أهدر الاتحاد الإفريقي فرصة ذهبية لتكريس المبدأ الجوهري "*حلول أفريقية للمشكلات الأفريقية*" في معالجة نزاع سد النهضة، مما أثار شكوكًا بشأن دوره ككيان إقليمي قادر على تعزيز السلام والاستقرار في القارة. وبدلًا من تقريب وجهات النظر، شهد المسار الذي قاده الاتحاد تباعدًا متزايدًا بين الدول الثلاث مقارنة بما كان عليه قبل انطلاق العملية.

وقد بدأت هذه المفاوضات بمبادرة من إثيوبيا، ووافقت عليها كل من السودان ومصر، حيث تولّى الاتحاد الإفريقي تسهيل المفاوضات بشأن سد النهضة قبل أيام قليلة من اجتماع مجلس الأمن في 29 يونيو 2020. وفي مستهل هذه العملية، أشار تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، السيد موسى فكي محمد، الصادر في 26 يونيو 2020، إلى أن "*أكثر من 90٪ من القضايا قد تم حلها*"(African Union, 2020b) . وتجدر الإشارة إلى أن ما تبقى من القضايا (~10٪) يتعلق أساسًا بمسائل قانونية حرجة.

عُقد أول اجتماع طارئ لمكتب جمعية الاتحاد الإفريقي، والمكوّن من رؤساء الدول الخمسة الممثلين للمناطق الإفريقية المختلفة، بشأن سد النهضة في 26 يونيو 2020، وشاركت فيه مصر بصفتها ممثلة عن منطقة شمال إفريقيا. كما حضر الاجتماع كل من رئيسي وزراء إثيوبيا والسودان، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي. وكما ورد في البيان الصحفي للاتحاد الإفريقي الصادر بتاريخ 26 يونيو 2020، فقد كان المكتب واضحًا في تحديد نطاق وآلية وإطار زمني لعملية التفاوض (African Union, 2020b). حيث "*اتفق على تعزيز اللجنة الثلاثية المعنية بسد النهضة من خلال مشاركة مراقبين، وهم: جنوب إفريقيا بصفتها رئيس الاتحاد، وأعضاء مكتب الاتحاد، وخبراء من المفوضية*". وفيما يخص النطاق، اتفق المكتب على "*معالجة القضايا الفنية والقانونية العالقة*". أما من حيث الإطار الزمني، فقد تقرر أن *"تقدم اللجنة الموسّعة تقريرها إلى رئيس الاتحاد، فخامة الرئيس رامافوزا، خلال أسبوع من إصدار هذا البيان*."

وفي 29 يونيو 2020، وجّه فخامة الرئيس رامافوزا، بصفته رئيس الاتحاد الإفريقي، رسالة إلى رئيس وزراء السودان، أكد فيها التزام الاتحاد بـ"*حل المسائل العالقة*" ضمن إطار إعلان المبادئ، للتوصل إلى "*مجموعة قواعد ملزمة*". وفي نفس الرسالة، دعا الرئيس رامافوزا الدول الثلاث إلى "*الامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات أو اتخاذ أي إجراءات، بما في ذلك ملء السد، حتى يتم الانتهاء من العملية التي يقودها الاتحاد خلال الأسبوعين القادمين*". وقد أثار هذا الانطلاق الملموس للعملية التي يقودها الاتحاد الإفريقي تفاؤلًا بإمكانية حل أزمة السد بسرعة، وبشكل مثالي قبل تنفيذ أي إجراء أحادي بخصوص ملء السد (Mohammed, 2021). وفي هذا السياق، تم تحديد موعد الاجتماع التالي لمكتب الاتحاد بعد أسبوعين من إصدار بيان 26 يونيو.

وبمبادرة من وزيرة خارجية جنوب إفريقيا، الدكتورة ناليدي باندور، استؤنفت المفاوضات بين الأطراف الثلاثة في الفترة من 3 إلى 13 يوليو 2020. وخلال هذه الفترة، عُقدت 15 جلسة تفاوضية، حضرها المراقبون من دول مكتب الاتحاد (جنوب إفريقيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، مالي)، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى خمسة خبراء رشحهم الاتحاد الإفريقي كمراقبين. وشملت الجلسات: 6 جلسات وزارية، و6 جلسات فنية وقانونية، و9 اجتماعات ثنائية مع المراقبين والخبراء (3 مع كل دولة). وقد أدت هذه المفاوضات إلى فهم أفضل للقضايا العالقة، لكن التقدم نحو تسوية الخلافات كان محدودًا.

وبتوجيه من مكتب الاتحاد الإفريقي، قدّم الخبراء الأفارقة تقريرًا حول القضايا الفنية والقانونية العالقة إلى رئيس المكتب في 13 يوليو 2020، تضمن خيارات لحلول ممكنة (Afican Union Experts, 2020). وقد نوقش التقرير في الاجتماع الطارئ الثاني لمكتب الاتحاد الإفريقي المنعقد في 21 يوليو 2020 (African Union, 2020a). وقد أشار التقرير إلى "*تقدم ملحوظ في المفاوضات وطرح خيارات لحل القضايا القانونية والفنية العالقة*". وشملت القضايا العالقة الواردة في التقرير ما يلي: التطورات المستقبلية في أعلى الحوض؛ صفة وطبيعة الإلزام القانوني للاتفاق؛ آلية تسوية النزاعات؛ التعديلات أو التغييرات الأحادية؛ الاتفاقات القائمة لتقاسم المياه؛ عتبة الضرر الجسيم؛ التطبيق المؤقت للاتفاق.

ومع ذلك، فإن البيان الصادر عن الاتحاد الإفريقي عقب الاجتماع الثاني في 24 يوليو 2020 اتّسم بالغموض الشديد. فقد ورد فيه أن الاجتماع "*اتفق على عملية استكمال التفاوض حول نص اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، والذي ينبغي أن يشمل اتفاقاً شاملاً حول التطورات المستقبلية على نهر النيل الأزرق*" (التأكيد بواسطة مؤلفي هذه الورقة). ثانيًا، دعا الاجتماع "*الأطراف، بدعم من خبراء الاتحاد الإفريقي والمراقبين، إلى العمل بسرعة لاستكمال نص اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة*." *"وثالثًا، "رحب الاجتماع باتفاق الأطراف المعنية بسد النهضة على العمل على اتفاق شامل حول نهر النيل الأزرق في أقرب وقت ممكن*." لقد جمع مكتب الاتحاد الإفريقي في هذا البيان بين مسألتين متعارضتين، هما "الملء والتشغيل"، و"الاتفاق الشامل"، مما زاد من تعقيد المفاوضات. واستنادًا إلى إعلان المبادئ لعام 2015، فإن موقف كل من مصر والسودان هو التوصل إلى اتفاق حول "الملء والتشغيل، بما يشمل تنمية النيل الأزرق"، بينما يتمثل الموقف الإثيوبي في توقيع اتفاقين منفصلين: أحدهما حول "الملء والتشغيل"، والثاني حول "نهر النيل الأزرق"، ويقصد به اتفاق لتقاسم المياه. وقد أدى هذا الغموض إلى تقويض موقف الاتحاد الإفريقي بشكل خطير، وظلّ يلاحقه طوال فترة العملية.

ورغم أن العملية بدأت بتفاؤل كبير في تطبيق "*حل إفريقي لمشكلة إفريقية*"، إلا أن المفاوضات التي قادها الاتحاد الإفريقي شهدت نكسات كبيرة وتبدلاً في مواقف كل من إثيوبيا ومصر، ودورانًا في حلقة مفرغة بدلًا من إحراز تقدم في القضايا "*القليلة*" المتبقية. وقد تجلى ذلك بوضوح عند اختتام جولة التفاوض في 28 أغسطس 2020، إذ لم تُقدَّم تقرير مشترك واحد كما كان متوقعًا، بل قدمت الدول الثلاث تقارير منفصلة. علاوة على ذلك، بدلاً من التركيز على القضايا العالقة المحددة، جرى فتح الاتفاق برمته للنقاش مجددًا، وشهدت العملية تغييرات جوهرية في مواقف كل من مصر وإثيوبيا بشأن قضايا سبق الاتفاق عليها، ما شكل انتكاسة كبيرة للعملية التفاوضية.

لتيسير عملية التفاوض، اقترح السودان منذ أغسطس 2020 مرارًا اعتماد تقرير خبراء الاتحاد الإفريقي كأساس للتفاوض، كما دعا إلى ترقية دور هؤلاء الخبراء من مجرد مراقبين إلى مسهّلين أو وسطاء — إذ إن مشاركتهم حتى ذلك الحين كانت بصفة مراقبين فقط في الاجتماعات الثلاثية. كما تضمن المقترح السوداني استمرار كل من الاتحاد الأوروبي، وجنوب إفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية كمراقبين، إلا أن هذا المقترح لم يُقبل من قبل مصر وإثيوبيا. وفي يناير 2021، رهن السودان استئناف المفاوضات بتغيير منهجية التفاوض من خلال تعزيز دور خبراء الاتحاد الإفريقي. ومن الجدير بالذكر أن موقف السودان بشأن اعتماد تقرير خبراء الاتحاد الإفريقي قد تم تحريفه في رسالة إثيوبيا إلى مجلس الأمن (Ethiopia, 2021).

وعلى الرغم من أن الاتحاد الإفريقي كان قد دعا سابقًا الدول إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب لتشجيع الحوار الإيجابي، فإنه لم يُعلّق على الملء الأحادي لسد النهضة في يوليو 2020، ولا على إعلان إثيوبيا في يناير 2021 عن الملء للعام الثاني، على الرغم من الطلبات المتكررة من السودان ومصر. وكان من أبرز الأحداث خلال هذه الفترة عملية الملء الأولى لسد النهضة في 19 يوليو 2020، حيث قامت إثيوبيا بشكل أحادي ومفاجئ بتخزين 4.5 مليار متر مكعب من المياه دون التوصل إلى اتفاق أو حتى إخطار دول المصب. وقد أدّى هذا التصرف إلى تصاعد انعدام الثقة بين الدول الثلاث، خاصة مع إصرار إثيوبيا على ربط مسألتي ملء وتشغيل سد النهضة بمفاوضات أوسع حول تقاسم المياه. وخلال هذه الفترة، صدرت تصريحات خطابية مكثفة من كل من مصر وإثيوبيا.

ونتيجة لعدم أخذ تقرير خبراء الاتحاد الإفريقي بعين الاعتبار وعدم تعزيز دورهم كمسهلين أو وسطاء، لم يتمكن الاتحاد الإفريقي من لعب دور فعّال ومحايد لتقريب وجهات النظر بين الأطراف. و العملية التي قادتها جنوب إفريقيا خلال الفترة من يونيو 2020 حتى يناير 2021، فبدلاً من أن تفضي إلى حل النسبة المتبقية (10%) من القضايا العالقة التي تم تحديدها في البداية، أدت في نهايتها إلى تفاقم الانقسامات بين الأطراف (Mohammed, 2021; Tawfik, 2023).

في بداية تولّي جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) رئاسة الاتحاد الإفريقي في فبراير 2021، اقترح السودان تشكيل لجنة رباعية بهدف تعزيز الدور السياسي للعملية التي يقودها الاتحاد الإفريقي. وكان من المقترح أن يقود الاتحاد الإفريقي هذه اللجنة، وتضم في عضويتها كلًا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، اللذين شاركا سابقًا كمراقبين، مع إضافة الأمم المتحدة لتوفير الخبرة الدولية.

واقترح السودان كذلك ترقية وتعزيز دور اللجنة الرباعية من مجرد مراقبين إلى مسهّلين للعملية التفاوضية. وقد قبلت مصر هذا المقترح، بينما رفضته إثيوبيا. وبناءً عليه، رهن السودان مشاركته في مفاوضات الاتحاد الإفريقي باعتماد اللجنة الرباعية تحت قيادة الاتحاد الإفريقي.

ورغم أن بعض الباحثين يعزون عدم قدرة الاتحاد الإفريقي على حل قضية سد النهضة إلى ضعف قدراته القانونية والمؤسسية (Tawfik, 2016; 2023) ، فإننا نرى أن الاتحاد الإفريقي يفتقر إلى النفوذ السياسي والخبرة اللازمة في النزاعات العابرة للحدود، خاصة تلك المتعلقة بالمياه، وهو ما قلل من فعاليته في التأثير على مجريات العملية التفاوضية. علاوة على ذلك، قلل الاتحاد الإفريقي من تعقيد المسألة، وظهر أحيانًا وكأنه يفتقر إلى الحياد اللازم لحل النزاع.

وقد جدّد السودان تأكيده على أن مفاوضات سد النهضة يجب أن تركز فقط على إعلان المبادئ لعام 2015، فيما يتعلق بالملء والتشغيل، دون أي ربط بقضايا تقاسم المياه. ومع ذلك، وافق السودان على بدء مسار موازٍ لمناقشة تقاسم المنافع، وفقًا لما اعتمدته مبادرة حوض النيل، وبمشاركة جميع دول الحوض.

دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022–2023

بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة بإجراء مشاورات غير رسمية مع الدول الثلاث منذ مارس 2021. ومع مرور الوقت، تطورت هذه المشاورات إلى عملية تقودها الإمارات بهدف دعم المفاوضات التي يقودها الاتحاد الإفريقي خلال عامي 2022 و2023. وقد انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العملية في مرحلة لاحقة. خلال عامي 2022 و2023، أُجريت ثماني جولات من المفاوضات برعاية دولة الإمارات. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، بما في ذلك في قضايا حاسمة مثل الجفاف الممتد والمشروعات المستقبلية، إلا أن الأطراف لم تتمكن في النهاية من التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن ملء وتشغيل سد النهضة (UAE, 2022) .رفضت كل من مصر وإثيوبيا المسودة النهائية، مشيرتين إلى أنها لم تُلبِّ مصالحهما الوطنية بالشكل الكافي. كما دعت إثيوبيا إلى إجراء مفاوضات مستقبلية بشأن تقاسم المياه، في حين تمسّك السودان بموقفه القاضي بأن تُبنى مفاوضات سد النهضة على إعلان المبادئ لعام 2015، مع مناقشة المشروعات المستقبلية في منتدى منفصل.

الاجتماعات الثلاثية 2023–2024:

في 13 يوليو 2023، التقى الرئيس المصري ورئيس وزراء إثيوبيا في القاهرة، وأكدّا التزامهما بتعزيز العلاقات الثنائية والاستقرار الإقليمي. ولحل الجمود في مفاوضات سد النهضة، اتفقا على تسريع المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق خلال أربعة أشهر. وعُقدت أربع جولات تفاوضية (دون وساطة خارجية)، اثنتان في أديس أبابا واثنتان في القاهرة، واختُتمت في 19 أكتوبر 2023، دون إحراز تقدم ملموس. في حين اقترحت كل من إثيوبيا والسودان الاستمرار في المفاوضات، تمسّكت مصر

بأن الإطار الزمني المتفق عليه قد انتهى. وعلى الرغم من النزاع الداخلي، أصر السودان على الاستمرار في التفاوض وفقًا للتفويض والجدول الزمني الممنوح.

ظلّت الخلافات قائمة، حيث أعطت إثيوبيا الأولوية لموضوع تقاسم المياه في المستقبل، بينما ركزت مصر على مسألة الجفاف الممتد وربط تشغيل السد بسدّ أسوان العالي، في حين اقترح السودان استخدام المخزون الاستراتيجي لسد النهضة للتخفيف من آثار الجفاف السنوي. كما جدّد السودان موقفه بضرورة أن تُبنى المفاوضات على إعلان المبادئ لعام 2015. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لم يتم التوصل إلى اتفاق. وفي الأثناء، اكتمل ملء سد النهضة في عام 2024.

المناقشة

تعاني منطقة النيل الشرقي (إثيوبيا، السودان، ومصر) منذ فترة طويلة من حلقة مفرغة تشمل سوء إدارة المياه والنزاعات المرتبطة بها (Cascao and Nicol, 2016a; Krampe et al., 2020b; Swain, 2011). إن اتباع نهج أحادي في إدارة الموارد المائية المشتركة لا يُقوّض فقط الفوائد المتبادلة الممكنة من هذه الموارد، بل يؤدي أيضًا إلى تكاليف إضافية كبيرة تتجاوز حدود مياه النيل (Sadoff and Grey, 2002). وتظهر هذه التكاليف في شكل نزاعات حدودية، وإنفاق عسكري ضخم، وتهديد للاستقرار السياسي. ويُعدّ التمرين العسكري المشترك "*حماة النيل*"، الذي أجرته القوات المسلحة السودانية والمصرية في مايو 2021، مثالًا على حالة الاستقطاب بين دول المنبع والمصب، إذ تزامن مع مفاوضات محتدمة حول سد النهضة (Egypt Today staff, 28 May 2021). وتُشير بعض الآراء إلى أن النزاعات في أجزاء معينة من المنطقة ليست بمعزل عن قضية الأمن المائي المتأثرة بالنزاع حول السد.

إن مخاوف إثيوبيا والسودان ومصر بشأن أمن المياه والغذاء والطاقة للأجيال الحالية والمستقبلية مشروعة بلا شك. فمصر، التي تعتمد بشكل شبه كامل على نهر النيل، تسعى للحفاظ على الوضع القائم الذي أرسته اتفاقية مياه النيل لعام 1959 والاتفاقيات ذات الصلة، رغم تزايد الطلب على المياه في دول المنبع. في المقابل، تؤكد إثيوبيا على حقها في تنفيذ مشاريع تنموية مستقبلية، لكنها في الوقت ذاته تُظهر طموحًا للهيمنة المائية من المنبع، متحدّيةً بذلك مصالح مصر (Cascao and Nicol, 2016a; Helal and Bekhit, 2023; Mohammed, 2021) . ومع تحكمها في نحو 86٪ من مياه النيل، لمّحت إثيوبيا حتى إلى إمكانية بيع المياه لدول المصب (Mufti, 2021). أما السودان، فيقف في موقع فى الوسط ، إذ يسعى للاستفادة من حصته من مياه النيل في ري أراضيه الزراعية الشاسعة، مع إعطاء الأولوية لتشغيل آمن للبنى التحتية المائية، مثل سد الروصيرص (Hassan et al., 2023).

تتقاطع هذه الطموحات الوطنية في تنمية الموارد المائية مع تعقيدات الاقتصاد السياسي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مما يزيد من تشابك الجغرافيا السياسية في حوض النيل، وشرق إفريقيا، والبحر الأحمر، والشرق الأوسط الأوسع(Cascao and Nicol, 2016a; Yihdego et al., 2016).

بينما كانت الدول الثلاث منخرطة في مفاوضات حول سد النهضة فور الإعلان عن بنائه في 2011، ووقعت إعلان المبادئ بشأن الملء والتشغيل في 2015، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى بعد إتمام الملء الأول (الى منسوب 638.5م) في 2024. ورغم أن معظم القضايا الفنية والقانونية قد تم حلها أو نوقشت بشكل مستفيض خلال هذه المفاوضات، يبدو أن تكلفة عدم التوصل إلى اتفاق منخفضة جدًا بالنسبة لإثيوبيا ومصر مقارنة بالالتزام باتفاق قانوني. إذ ترى إثيوبيا، بصفتها مالكة السد ومنشئ مياه النيل الأزرق، أنه لا توجد ضرورة ملحة للالتزام بأي اتفاق مع الدول الواقعة في المصب. أما مصر، الواقعة في المصب، فلديها قدرة كبيرة على تحمل التغيرات في هيدرولوجيا النيل الأزرق الناتجة عن السد من خلال سعتها التخزينية الكبيرة في سد أسوان العالي (Wheeler et al., 2020). ولا ترى مصر مصلحة في توقيع اتفاق قد يغير الوضع الراهن لاستخدام مياه النيل، رغم قلقها من احتمال زيادة السحب في السودان بسبب تنظيم تدفق المياه بواسطة سد النهضة. بالمقابل، يحرص السودان، الواقع في منتصف مجرى النهر، على التوصل إلى اتفاق لأنه يتأثر مباشرة بالسد—من حيث أمان وتشغيل خزان الروصيرص والفوائد المتوقعة من تنظيم تدفق المياه عبر السد.

من المهم ايضا الإشارة إلى أن قضية سد النهضة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأمن القومي والسياسة داخل الدول الثلاث، لا سيما مصر وإثيوبيا. وأي اتفاق يُوقع يُنظر إليه على أنه تنازل لصالح الدولة الأخرى (Wheeler and Hussein, 2021).

يرتبط نهر النيل وموارده المائية ارتباطًا معقدًا بالجغرافيا السياسية بين الدول المشاطئة وحلفائها، وهذا يؤثر بشكل كبير على مفاوضات سد النهضة. منذ 2011، عُقدت أكثر من عشر جولات تفاوضية، حققت خلالها المحادثات المباشرة بين الدول الثلاث أكبر تقدم، كما يتضح من مراحل رئيسية مثل إنجاز تقرير مجموعة الخبراء المستقلين في 2013، وتوقيع إعلان المبادئ في 2015، وتقارب المواقف خلال مبادرة السودان في يونيو 2020.

رغم أن المفاوضات التي توسطت فيها الولايات المتحدة حققت تقدمًا كبيرًا في القضايا الأساسية وأنتجت مسودة أولية لاتفاق قانوني لأول مرة، إلا أنها فشلت في النهاية لحل القضايا العالقة بسبب فقدان الثقة، مما زاد من انقسام الأطراف. وبالمثل، فإن المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، والتي بدأت بمعالجة عدد محدود من القضايا الحرجة، تعثرت عندما غيرت مصر وإثيوبيا مواقعهما ردًا على بعضهما البعض، مما أعاد فتح مسائل تم حسمها سابقًا وعاد النقاش إلى نقطة البداية. لقد أضاع الاتحاد الإفريقي فرصة ذهبية لتأكيد مبدأ "*الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية*" عندما أضعف دور خبرائه الفنيين لصالح تحالفات سياسية. مؤخرًا، رغم جهود الوساطة التي بذلتها الإمارات في 2022–2023 والتي أسفرت عن مسودة اتفاق شبه نهائية، فقد أعاقت مشاكل الثقة الوصول إلى توافق بين الأطراف. كما لم تكن آخر المفاوضات الثلاثية بين الدول الثلاث في 2023 ناجحة.

رغم التوتر الشديد في المنطقة والتكلفة العالية لعدم التوصل إلى اتفاق، نعتقد أنه من الممكن تحقيق توافق في المستقبل. سيتطلب ذلك تسليط الضوء على الفوائد المحتملة للتعاون والتنبيه إلى التكاليف الاقتصادية والسياسية لعدم الاتفاق. إن بناء الثقة هو شرط مسبق من خلال إزالة الطابع السياسي عن قضية سد النهضة قدر الإمكان، وتعزيز المنافع المتبادلة بين الدول. ويجب أن تتجاوز هذه المنافع الأمن المائي والغذائي والطاقة لتشمل الاقتصاد السياسي الأوسع للمنطقة (Cascao and Zeitoun, 2010; Sadoff and Grey, 2002). ويمكن أن تبدأ العملية بالاستفادة من "الثمار دانية القطوف"، مثل تعزيز تجارة الطاقة والغذاء والصناعة، وتحسين النقل عبر الحدود (بما في ذلك الوصول إلى البحار)، وتسهيل حركة العمالة، وغيرها من المنافع المتبادلة المفيدة.

إن احترام المعاهدات القانونية القائمة والقانون الدولي للمياه يعد حجر الزاوية لبناء الثقة وشروطًا أساسية للتعاون العابر للحدود. ويتضمن ذلك اتفاقية 1902 بين إثيوبيا والسودان، واتفاقية 1959 بين السودان ومصر، وإعلان المبادئ لعام 2015 بين الدول الثلاث. ويشمل إعلان المبادئ معظم المبادئ الأساسية للقانون الدولي للمياه، مثل الحق في "*الاستخدام المنصف والمعقول والإلتزام بعدم التسبب في ضررذي شأن*" وواجب التعاون.

وعلى عكس التوقعات المتشائمة التي تشير إلى تزايد الطلبات المستقبلية التي قد تتجاوز موارد المياه المتاحة، نعتقد أن موارد مياه النيل يمكن أن تلبي ازدهار المنطقة الاقتصادي إذا أُديرت بشكل فعال عبر نهج تكاملي. يمكن تقليص الفجوة الكبيرة في الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ، مما قد يضاعف مرتين أو حتى ثلاث مرات إنتاجية المياه في المنطقة. وتمتد فوائد توليد الطاقة من مزيج الرياح والطاقة الشمسية والمائية إلى ما هو أبعد من الدول الثلاث، مقدمة فرصًا لتجارة الطاقة عبر أفريقيا والشرق الأوسط وما بعدها.

الاستنتاجات

شهدت المفاوضات الثلاثية حول سد النهضة تقلبات كبيرة على مدى الخمسة عشر عامًا الماضية. شكّل إعلان المبادئ لعام 2015 نقطة تحول مهمة، حيث أثار آمالًا في السلام والتعاون الإقليمي. ومع ذلك، لم تكن المفاوضات التالية حاسمة، مما زاد من عدم الثقة وتصاعد التوترات الإقليمية.ركّزت إثيوبيا على تأكيد حقها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال توليد الكهرباء لشعبها، بينما تعطي مصر الأولوية لحماية تدفقات المياه التاريخية لها. وفي الوقت نفسه، يهتم السودان بحماية حياة سكانه القاطنين في حوض النهر، والفوائد المتوقعة في الزراعة المروية وتوليد الطاقة الكهرومائية الناتجة عن التدفقات المنتظمة. وبدون وجود تعاون وتبادل قانوني ومؤسسي موثوق للبيانات بين سد النهضة وسد الروصيرص، فإن التشغيل الآمن للأخير معرض لخطر شديد.إن خلق منافع وفوائد متبادلة بين الدول الثلاث، تمتد إلى ما هو أبعد من موارد مياه النيل، يمثل المسار الأكثر قابلية للتحول من دائرة مفرغة من سوء إدارة المياه والتوترات المصاحبة إلى دورة فاعلة من السلام والفوائد المشتركة. ومع ذلك، يتطلب هذا النهج وقتًا وصبرًا ومثابرة لتجنب الانتكاسات. أما المسار البديل - الذي يتسم بتزايد عدم الثقة والتوتر - فلن يؤدي فقط إلى فقدان الفوائد المحتملة للتعاون فحسب، بل سيزيد أيضًا من تكاليف

الدفاع عن الإجراءات الأحادية في حوض نهر مشترك.يمكن تحقيق مفاوضات بناءة للوصول لاتفاق ودي عبر مراحل متعددة. بناء الثقة هو الخطوة الأولية الحرجة. تبادل البيانات بين الدول المشاطئة هو قضية رئيسية أخرى لأمان المنشآت الهيدروليكية. إن تلبية المصالح والاحتياجات الشاملة للدول الثلاث شرط أساسي لوضع أساس التعاون المستقبلي. يمكن أن يزيد إنشاء منافع إيجابية من خلال الاستثمارات المشتركة في المياه والطاقة والأمن الغذائي من فوائد التعاون. تمثل المبادرات مثل تجارة الغذاء والطاقة، إلى جانب البنية التحتية اللازمة (مثل الصناعة والنقل)، فرصًا مربحة لجميع الأطراف.

المراجع

Abdelazim, N., Bekhit, H. and Allam, M.N. 2020. Operation of the Grand Ethiopian Renaissance Dam: Potential risks and mitigation measures. Journal of Water Management Modeling.

Abtew, W. and Dessu, S.B. 2019a The Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile, pp. 1 online resource (XIII, 173 pages 179 illustrations, 163 illustrations in color, Springer International Publishing : Imprint: Springer,, Cham.

Abtew, W. and Dessu, S.B. (2019b) The Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile. Abtew, W. and Dessu, S.B. (eds), pp. 97-113, Springer International Publishing, Cham.

Afican Union Experts 2020. Report for the Chairperson of the African Union on the Trilateral Negotiations between Egypt, Ethiopia and Sudan on the Grand Ethiopian Renaissance Dam [unpublished report].

African Union 2020a. COMMUNIQUE OF THE 2nd EXTRAORDINARY AFRICAN UNION (AU) BUREAU OF THE ASSEMBLY OF HEADS OF STATE AND GOVERNMENT VIDEOTELECONFERENCE MEETING ON THE GRAND ETHIOPIAN RENAISSANCE DAM (GERD) HELD ON 21 JULY 2020

African Union 2020b. COMMUNIQUE OF THE EXTRAORDINARY AFRICAN UNION (AU) BUREAU OF THE ASSEMBLY OF HEADS OF STATE AND GOVERNMENT VIDEO-TELECONFERENCE MEETING ON THE GRAND ETHIOPIAN RENAISSANCE DAM (GERD), 26 JUNE 2020

Basheer, M., Nechifor, V., Calzadilla, A., Siddig, K., Etichia, M., Whittington, D., Hulme, D. and Harou, J.J. 2021. Collaborative management of the Grand Ethiopian Renaissance Dam increases economic benefits and resilience. Nat Commun 12(1), 5622.

Berhanu, B., Gebretsadik, Y. and Awulachew, S.B. (2021) Nile and Grand Ethiopian Renaissance Dam: Past, Present and Future. Melesse, A.M., Abtew, W. and Moges, S.A. (eds), pp. 235-244, Springer International Publishing, Cham.

Blackmore, D. and Whittington, D. 2008. Opportunities for Cooperative Water Resources Development on the Eastern Nile: Risks and Rewards. An Independent Report of the Scoping Study Team to the Eastern Nile Council of Ministers.

Borji, T., Tufa 2013. Sedimentation and Sustainability of Hydropower Reservoirs: Cases of Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile River in Ethiopia.

Cascao, A.E. and Nicol, A. 2016a. GERD: new norms of cooperation in the Nile Basin? Water Int 41(4), 550-573.

Cascao, A.E. and Nicol, A. 2016b. 'Sudan: 'Kingmaker' in a New Nile Hydropolitics'. Land and Hydropolitics in the Nile River Basin: Challenges and New Investments, 27.

Cascao, A.E. and Zeitoun, M. 2010. Power, hegemony and critical hydropolitics.

DOP 2015 Agreement on declaration of principles between the Arab Republic of Egypt, the Federal Democratic Republic of Ethiopia, and the Republic of the Sudan on the Grand Ethiopian Renaissance Dam Project. .

Egypt 2020a. Letter dated 1 May 2020 from the Permanent Representative of Egypt to the United Nations addressed to the President of the Security Council.

Egypt 2020b. Letter dated 19 June 2020 from the Permanent Representative of Egypt to the United Nations addressed to the President of the Security Council.

Egypt 2020c. Letter dated 23 June 2020 from the Permanent Representative of Egypt to the United Nations addressed to the President of the Security Council.

Egypt 2021a. Letter dated 11 June 2021 from the Permanent Representative of Egypt to the United Nations addressed to the Secretary-Genera.

Egypt 2021b. Letter dated 25 June 2021 from the Permanent Representative of Egypt to the United Nations addressed to the Secretary-Genera.

Egypt Today staff 28 May 2021 Egyptian, Sudanese 'Nile Guardians' joint military exercise kicks off. Egypt Today.

El-Nashar, W.Y. and Elyamany, A.H. 2018. Managing risks of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on Egypt. Ain Shams Eng J 9(4), 2383-2388.

ESTAC 1991. Ethiopia Sudan Technical Advisory Committee [Unpublished report]. Ministry of Irrigation and Water Resources of Sudan.

ESTAC 2022. Ethiopia Sudan Technical Advisory Committee [Unpublished report]. Ministry of Irrigation and Water Resources of Sudan.

Ethiopia 2020a. Letter dated 14 May 2020 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations addressed to the President of the Security Council.

Ethiopia 2020b. Letter dated 22 June 2020 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations addressed to the President of the Security Council.

Ethiopia 2020c. Letter dated 26 June 2020 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations addressed to the President of the Security Counci.

Ethiopia 2021. Letter dated 28 June 2021 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations addressed to the Secretary-General.

Haggai, E. 2001. The Cross and the River: Ethiopia, Egypt, and the Nile. 249.

Hassan, M.A., Hassan, M.F., Mohamed, Y.A. and Awad, W.A. 2023. Dam operation using satellite data and hydrological models: the case of Roseires dam and Grand Ethiopian Renaissance Dam in the Blue Nile River. Water Int 48(8), 975-999.

Helal, M. and Bekhit, H.M. 2023. So near, yet so far: an Egyptian perspective on the US-facilitated negotiations on the Grand Ethiopian Renaissance Dam. Water Int 48(5), 580-614.

Howell, P.P. and Allan, J.A. (1994) The Nile : sharing a scarce resource : a historical and technical review of water management and of economic and legal issues, Cambridge University Press, Cambridge.

IPoE 2013 International Panel of Experts on the Grand Ethiopian Renaissance Dam Project Final Report, Author Addis Ababa.

Krampe, F., Peters, S., Straub, C. and Bode, S. 2020a. Protecting children across borders - child protection in an international context (Germany/Switzerland) as an interprofessional teaching unit. Gms J Med Edu 37(1).

Krampe, F., van de Goor, L. and Barnhoorn, A. 2020b. Water Security and Governance in the Horn of Africa. SIPRI Policy Paper No. 54.

Melesse, A.M., Abtew, W. and Moges, S. 2021. Nile and Grand Ethiopian Renaissance Dam: Past, Present and Future.

Mohammed, K. 2021. How the Concept of “African Solutions for African Problems” Can Be Applied to Resolve the GERD Dispute. Open Journal of Political Science 1(04):594-613.

Mufti, D. 2021. Al Jazeera Mubashir Channel

Mulat, A.G. and Moges, S.A. 2014. Assessment of the Impact of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Performance of the High Aswan Dam. Journal of Water Resource and Protection 6(6).

Pankhurst, R. (1997) The Ethiopian borderlands: Essays in regional history from ancient times to the end of the 18th century, The Red Sea Press.

Ruf, C.G., Krampe, S., Matthies, C., Anheuser, P., Nestler, T., Simon, J., Isbarn, H. and Dieckmann, K.P. 2020. Major complications of post-chemotherapy retroperitoneal lymph node dissection in a contemporary cohort of patients with testicular cancer and a review of the literature. World J Surg Oncol 18(1).

Sadoff, C.W. and Grey, D. 2002. Beyond the river: the benefits of cooperation on international rivers. Water Policy 4(5), 389-403.

Sandstrom, E., Jagerskog, A. and Oestigaard, T. 2016. Land and Hydropolitics in the Nile River Basin Challenges and new investments.

Sudan 2020a. Letter dated 2 June 2020 from the Permanent Representative of the Sudan to the United Nations addressed to the President of the Security Council.

Sudan 2020b. Letter dated 24 June 2020 from the Permanent Representative of the Sudan to the United Nations addressed to the President of the Security Council.

Sudan 2021. Letter dated 22 June 2021 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of the Sudan to the United Nations addressed to the President of the Security Counci.

Swain, A. 2011. Challenges for water sharing in the Nile basin: changing geo-politics and changing climate. Hydrological Sciences Journal-Journal Des Sciences Hydrologiques 56(4), 687-702.

Taha, F.A.R.A. 2023. THE SUDAN-ETHIOPIA BOUNDARY DISPUTE 1898-1972. Ink Press Publications Ltd. (3 Dec. 2023), 394.

Tawfik, R. 2016. The Grand Ethiopian Renaissance Dam: a benefit-sharing project in the Eastern Nile? Water Int 41(4), 574-592.

Tawfik, R. 2023. Regional Mediation in African Transboundary Rivers Conflicts: Assessing the African Union’s Role in the Renaissance Dam Negotiations. International Negotiation 29(3), 536-565.

Tekuya, M.E. 2021. The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Revival of the Dispute Over the Colonial Nile Water Treaties. Nile and Grand Ethiopian Renaissance Dam: Past, Present and Future, 35-60.

Tvedt, T. 2011. Hydrology and Empire: The Nile, Water Imperialism and the Partition of Africa. J Imp Commonw Hist 39(2), 173-194.

U.S. Department of the Treasury 2019. Joint statement of Egypt, Ethiopia, Sudan, The United States, and The World Bank [Press release November 6, 2019].

U.S. Department of the Treasury 2020. Statement by the Secretary of the Treasury on the Grand Ethiopian Renaissance Dam [Press Release February 28, 2020].

UAE 2022. Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations. Developments concerning the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD).

Ullendorff, E. 1967. The Anglo-Ethiopian treaty of 1902. Bulletin of the School of Oriental and African Studies 30(3), 641-654.

United Nations 2020. Grand Ethiopian Renaissance Dam Agreement within Reach, Under-Secretary-General Tells Security Council, as Trilateral Talks Proceed to Settle Remaining Differences. SC/14232.

United Nations Security Council 2021. Security Council Presidential Statement Encourages Egypt, Ethiopia, Sudan to Resume Talks on Grand Renaissance Dam Project, 15 September 2021.

USBR (1964) United States Bureau of Reclamation. Land and Water Resources of the Blue Nile Basin, Ethiopia, USBR.

WB 2011. WORLD DEVELOPMENT INDICATORS

Wheeler, K.G., Basheer, M., Mekonnen, Z.T., Eltoum, S.O., Mersha, A., Abdo, G.M., Zagona, E.A., Hall, J.W. and Dadson, S.J. 2016. Cooperative filling approaches for the Grand Ethiopian Renaissance Dam. Water Int 41(4), 611-634.

Wheeler, K.G. and Hussein, H. 2021. Water research and nationalism in the post-truth era. Water Int 46(7-8), 1216-1223.

Wheeler, K.G., Jeuland, M., Hall, J.W., Zagona, E. and Whittington, D. 2020. Understanding and managing new risks on the Nile with the Grand Ethiopian Renaissance Dam. Nature Communications 11(1), 5222.

Whittington, D. 2022. Contested baselines and transboundary water resources management, with illustrations from the Nile. Water Int 47(6), 934-951.

Yihdego, Z., Rieu-Clarke, A. and Cascao, A.E. 2016. How has the Grand Ethiopian Renaissance Dam changed the legal, political, economic and scientific dynamics in the Nile Basin? Water Int 41(4), 503-511.

Zerihun, Y.T. 2023. A Study of the Sedimentation and Storage Capacity Depletion of a Reservoir. Slovak J Civ Eng 31(2), 37-47.